8 November 2002
Arabic

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

البندان ٢١ (د) و ٣٧ من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلام والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين

مشروع قرار منقح مقدم من رئيس الجمعية العامة

حلقة النقاش المفتوحة للجمعية العامة بشأن "الحالة في أفغانستان بعد انقضاء عام"

إن الجمعية العامة،

إذ تلاحظ الدور الهام الذي قامت به الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن في عملية السلام في أفغانستان،

إذ تلاحظ أن الجمعية العامة ستنظر في البندين المعنويين "المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلام والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها" و "الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين" في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢،

واقتراناً منها بأن إجراء حوار تفاعلي حول الحالة في أفغانستان بعد انقضاء عام على الاتفاق الذي توصلت إليه مختلف الجماعات في بون سيهيئ للمجتمع الدولي فرصة

لتحصيل الدروس المستفادة من أفغانستان كما سيثري المناقشات المقرر إجراؤها في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ في الجمعية العامة بشأن أفغانستان، بما في ذلك مناقشة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع في أفغانستان ومستقبل أنشطة الأمم المتحدة في هذا الشأن،
وإذ ترحب بالنهج المبتكرة للجهود المتواصلة الرامية إلى تنشيط أعمال الجمعية العامة،

١ - **تقرر** أن تعقد في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، حلقة نقاش مفتوحة للجمعية العامة بشأن أفغانستان في جلستين متتابعتين من الساعة ٩/٠٠ حتى الساعة ١١/٠٠، ومن الساعة ١١/٠٠ حتى الساعة ١٣/٠٠؛

٢ - **تقرر أيضا** أن يكون محور حلقة النقاش المفتوحة "الحالة في أفغانستان بعد انقضاء عام"؛

٣ - **تقرر كذلك** أن تركز الجلسة الأولى لحلقة النقاش المفتوحة على المسائل السياسية وأن تركز الجلسة الثانية على المسائل الاقتصادية؛

٤ - **تقرر** أن تعقد حلقة النقاش المفتوحة برئاسة رئيس الجمعية العامة، وأن تتألف من أربعة محاورين لكل جلسة على الأكثر يختارهم الرئيس بالتشاور مع الدول الأعضاء؛

٥ - **تقرر أيضا** أن يقدم رئيس الجمعية العامة ملخصا لمناقشات حلقة النقاش المفتوحة في بداية المناقشة التي ستجريها الجمعية العامة في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بشأن البندين المتعلقين بأفغانستان.